الموازين التي اتخذها ابن شاهين في الحكم على الرواة المختلف فيهم

الباحثة/ أسماء بنت عبدالله الحسيكي
محاضر بجامعة الملك خالد

مقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله، فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد؛

فإن نقاد الحديث بلغوا القمة السامقة والدرجة العالية في دقة البحث، ونزاهة الحكم، وأمانة الوصف لما تناولوا الرواة بالنقد، وهذه الكتب التي بين أيدينا تشهد بفضلهم في ذلك، فلا يتصدر لهذا العلم إلا الجهابذة من النقاد المهرة، الذين أفنوا أعمارهم وأموالهم لأجل هذا الدين، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

وعَمَلُ هؤلاء العلماء في نقد الرواة قائم على الاجتهاد المبني على الأدلة والبراهين والقرائن لا على الأهواء والرغبات، وما قام على اجتهاد فإن الاختلاف فيه وارد، قال ابن تيمية: (وللعلماء بالرجال وأحوالهم في ذلك من الإجماع والاختلاف، مثل ما لغيرهم من سائر أهل العلم في علومهم)[1]

وقد قسم العلماء الرواة على ثلاثة أقسام، رواة مُتفق على تعديلهم، ورواة مُتفق على تضعيفهم أو تركهم، ورواة مختلف فيهم بين الجرح والتعديل.

ولهذا الاختلاف صورتان، الأولى: تعارض الجرح والتعديل في الراوي بصدورهما من إمام واحد، والثانية: تعارض الجرح والتعديل في الراوي بصدورهما من إمامين أو أكثر، ولذلك أسباب منها ما ذكره ابن تيمية، فقال: (أن يكون المحدث بالحديث يعتقده أحدهما ضعيفا؛ ويعتقده الآخر ثقة. ومعرفة الرجال علم واسع. ثم قد يكون المصيب

(١) رفع الملام عن الأئمة الأعلام تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، طبع ونشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، (ص: ٧)

من يعتقد ضعفه؛ لاطلاعه على سبب جارح، وقد يكون الصواب مع الآخر لمعرفته أن ذلك السبب غير جارح؛ إما لأن جنسه غير جارح؛ أو لأنه كان لـه فيـه عـذر يمنـع الجرح. وهذا باب واسع) [١]، ويقول الإمام المنذري موضحا طبيعة الخلاف في الجرح والتعديل: "اختلاف هؤلاء كاختلاف الفقهاء، كل ذلك يقتضيه الاجتهاد، فإن الحـاكم إذا شُهِدَ عنده بجرح شخص، اجتهد في أن ذلك القدر مؤثر أم لا، وكذلك المحـدث إذا أراد الاحتجاج بحديث شخص ونقل إليه فيه جرح، اجتهد فيه هل هـو مـؤثر أم لا)[٢] وإن اختلفوا في بعض الرواة فقد اتفقوا في كثير مهم.

وعلى ضوء ماسبق فقد حفظ العلماء هذا العلم فدونوه في الكتب، وتنوعت في ذلـك التصانيف، فمنهم من جمع الرواة بمختلف أحوالهم في كتاب واحد، ككتـاب "التـاريخ" للبخاري[٣] و"تاريخ بغداد" للخطيب[٤] ومنهم من أفرد الثقات بمصنف ككتاب "الثقـات" لابن حبان [٥] ومنهم من أفرد الضعفاء والمتروكين بمصنف ككتاب "الكامل في ضعفاء الرجال" لابن عدي[٦] ومنهم من أفرد الرواة المختلف فيهم بمصنف ككتاب "المختلـف فيهم" لابن شاهين[٧] لم يسبقه أحد إلى هذا التصنيف غير ابن حبان في كتابـه "الفـصل بين النقلة" وهو مفقود[٨] وممن ألف في هذا النوع من المتأخرين الحافظ المنذري حيـث

(١) المرجع السابق: (ص: ٢٠)

(٢) جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل، لعبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري (٦٥٦هـ) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، عدد الأجزاء: ١، (ص: ٨٣)

(٣) التاريخ الكبير، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، عدد الأجزاء: ٨.

(٤) تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، عدد الأجزاء: ١٦

(٥) الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي (٣٥٤هـ)، طبع تحت مراقبة: د.محمد عبد المعيد خان الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط: الأولى، ١٣٩٣ هـ، عدد الأجزاء: ٩.

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، الناشر: الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م

(٧) المختلف فيهم، لأبي حفص عمر بن أحمد البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (٣٨٥هـ)، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ، عدد الأجزاء: ١.

(٨) تعرض لذكره في كتابه الثقات، فقال: (فمن صح عندي منهم أنه ثقة بالدلائل النيرة التي بينتها في كتاب الفصل بين النقلة أدخلته في هـذا الكتاب)، (١/ ١٣).

عقد فصلاً في آخر كتابه (الترغيب والترهيب)[١] ، فقال: (ذكر الرواة المختلف فيهم المشار إليهم في هذا الكتاب).

ولا يخفى أن علم الجرْح والتعديل من أدقِّ علوم السُّنة، وأرفعها شأناً؛ فهو المعوّل عليه في قَبول السنة أو ردِّها، وقد تتبع علماء هذا الفن تواريخَ الرواة، ووقفوا على أحوالهم بدقَّة، فوضعوا قواعد وضوابط للقبول والرد؛ ولهذا كان اختياري للبحث في كتاب "المختلف فيهم" للإمام ابن شاهين، وهو بعنوان: "**الموازين التي اتخذها ابن شاهين في الحكم على الرواة المختلف فيهم**".

أولاً: أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في النقاط الآتية:

١. علم الجرْح والتعديل من أدقِّ علوم السُّنة، وأرفعها شأناً؛ فهو المعوّل عليه في قَبول السنة أو ردِّها.
٢. معرفة الضوابط والقواعد التي اعتمد عليها علماء النقد في القبول والرد، وابن شاهين أنموذجاً.

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع:

١. جلالة الإمام ابن شاهين، فهو إمام ومعتبر به بين العلماء في نقد الرواة والمرويات.
٢. له كتاب المختلف فيهم احتوى على قواعد وفوائد جمة في معالجة أحوال الرواة المختلف فيهم.
٣. أول مصنف وصل إلينا في جمع الرواة المختلف فيهم.
٤. لم أجد–على حد اطلاعي–من تناول هذه القواعد والموازين بالجمع والتحرير، سوى كتابات مقتضبة منثورة على المواقع الالكترونية.[٢]

ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق عدة أمور:

١. بيان منهج الإمام ابن شاهين في كتابه "المختلف فيهم"

---

(١) الترغيب والترهيب، لعبد العظيم المنذري (٦٥٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٧هـ، عدد الأجزاء: ٤ (٣٦٧/٤)

(٢) سيأتي ذكر ما وقفت عليه في الدراسات السابقة.

٢. استنتاج واستنباط القواعد والفوائد التي جمع بها ورجح بين الرواة المختلف فيهم.
٣. مدى موافقة أو مخالفة حكم ابن شاهين لعلماء الجرح والتعديل، وذلك بتناول ترجمتي: (داود بن فراهيج، وحماد بن نجيح) بذكر جميع أقوال النقاد فيها، وموازنتها بحكم ابن شاهين على الراوي.

رابعاً: مشكلة البحث وأسئلته:

تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. معرفة قواعد ابن شاهين التي من خلالها بتَّ الحكم في أغلب الرواة.
٢. المصادر التي رجع إليها في معرفة أحوال هؤلاء الرواة.

خامساً: الدراسات السابقة:

١. المقدمات التي وصف فيها محققوا الكتاب أبرز ما تضمنه.
٢. بحث للدكتور بدر العتيبي، أكتفى فيه بسرد قواعد ابن شاهين في كتابه دون تفصيل أو تحرير.
٣. تقريب الرواة المختلف فيهم عند ابن شاهين، لأبي سامي العبدان حسن التمام، ذكر خلاصة ما ترجح له من رتبة الراوي المختلف فيه من خلال جمع أقوال العلماء في الرواة.
٤. بعض الكتابات المقتضبة على المواقع الإلكترونية.

سادساً: منهج البحث وإجراءاته:

اعتمدت في هذا البحث على المنهج الاستقرائي، والاستنباطي، والوصفي.

إجراءاته: اعتمدت في هذا البحث الخطوات التالية:

١. نقل النصوص والشواهد التي تضمنت قواعد ابن شاهين من كتابه.
٢. توثيق النصوص المنقولة في الهامش.
٣. الرجوع إلى قول ابن شاهين، وبيان رأيه في المختلف فيهم، والموازنة بين رأيه ورأي العلماء ومعرفة الراجح، من خلال أحد القواعد التي طبقها على الراوي.

سابعاً: خطة البحث:

بنيت خطة البحث-بعد المقدمة- على مايلي:

المبحث الأول: التعريف بالإمام ابن شاهين، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده ونشأته ووفاته.

المطلب الثاني: مرتبته بين النقاد في الجرح والتعديل.

المبحث الثاني: التعريف بكتابه (المختلف فيهم)

المبحث الثالث: الموازين التي اتخذها ابن شاهين في الحكم على الرواة المختلف فيهم، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الجمع والتوفيق بين الأقوال التي ظاهرها التعارض.

المطلب الثاني: الموازين والقواعد التي رجح بها بين الأقوال المتعارضة.

المطلب الثالث: التوقف عن الجمع والترجيح، وأسبابه في ذلك.

الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: التعريف بالإمام ابن شاهين[١] وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده ونشأته ووفاته.

- **اسمه ونسبه:**

هو عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين نسبة لجده والد أمه، ويكنى بأبي حفص.

- **مولده ونشأته:**

ولد في صفر سنة سبع وتسعين ومائتين، ونشأ في بيت علم حيث والده المحدث أحمد بن عثمان، وجده لأمه أحمد بن محمد بن يوسف بن شاهين، وقد بدأ بالسماع سنة ثمان وثلاثمائة، وكان عمره وقت ذاك إحدى عشرة سنة. سمع شعيب الذراع، وأبا خبيب البرتي، وأحمد الدقاق، وغيرهم كثير. وسمع منه ابنه عبيد الله، ومحمد بن أبي الفوارس، والبرقاني، وخلق كثير غيرهم.

- **مصنفاته:**

يعد ابن شاهين من المكثرين في التصنيف، وقد قال: (وصنفت ثلاث مائة مصنف، وثلاثين مصنفا، أحدها " التفسير الكبير " ألف جزء، والمسند ألف وخمس مائة جزء، والتاريخ مائة وخمسون جزءا، والزهد مائة جزء). ومعظم هذه المؤلفات منها ما هو مخطوط، ومنها ما هو مفقود.

- **وفاته:**

توفي –رحمه الله–يوم الأحد الثاني عشر من ذي الحجة سنة خمس وثمانين وثلاث مائة.

- **مرتبته في الجرح والتعديل.[٢]**

أُنتقد ابن شاهين، وضعفه بعض العلماء، ومع ذلك فقد وثقه معاصروه (كابن أبي الفوارس، ومحمد بن عمر الداودي، والأزهري، والعتيقي، والدارقطني).

ولعل السبب الذي انتقد من أجله هو عدم معارضة ما كتبه بالأصول، ذكر ابن البقال عنه أنه قال: "رجعت من بعض سفري، فوجدت كتبي قد ذهبت، فكتبت من حفظي

(١) تاريخ بغداد (١٣/ ١٣٣)، بتصرف.

(٢) انظر: المرجع السابق (١٣/ ١٣٣)، وسير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، ١٤٠٥ ه، عدد الأجزاء: ٢٥. بتصرف.

عشرين ألف حديث، أو قال: ثلاثين ألف حديث استدراكا مما ذهب"، وقال البرقاني، قال لي ابن شاهين: جميع ما خرجته، وصنفته من حديثي لم أعارضه بالأصول.قال عنه الدارقطني: " كان يلج على الخطأ، وهو ثقة" وقال مُحَمَّد بْن عُمَر الداودي: "كان ابْن شاهين شيخا ثقة، يشبه الشيوخ[(١)]، إلا إنه كان لحاناً [(٢)]"، وقال البرقاني: قال لي ابن شاهين: جميع ما خرجته، وصنفته من حديثي لم أعارضه بالأصول"، فابن شاهين ثقة، لم ينتقد بأكثر من كونه لم يعارض كتبه بالأصول، فوقع منه الخطأ واللحن.

المطلب الثاني: مرتبته بين النقاد في الجرح والتعديل.

الإمام ابن شاهين من الأئمة النقاد الذين يعتد بقولهم في الرواة[(٣)]، وأما مرتبته بين النقاد فقد قسم الذهبي علماء الجرح والتعديل إلى ثلاثة أقسام من حيث تشددهم وتساهلهم وتوسطهم، وعدّ د.القشقري الإمام ابن شاهين من المعتدلين، قال في مقدمة تحقيقه: "فقد رجعت إلى تراجم الرواة فيه فقارنت بين حكمه وحكم غيره في الرواة الذي بلغ عددهم ثمان وستين ترجمة فوجدته تساهل في الحكم على سبع تراجم فقط أما الباقي فقد وافق غيره من النقاد، والذي تساهل فيه يعادل عشر الكتاب تقريباً وهو قليل، والقليل يوهب للكثير الذي أصاب فيه.[(٤)]

المبحث الثاني: التعريف بكتابه (المختلف فيهم)

- **اسم الكتاب:**

عُرف الكتاب باسمين: (ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، فمنهم من وثقه، ومنهم من ضعفه، ومن قيل فيه قولان، بينت ذلك بالتراجم ليُعْرف إن شاء الله)[(٥)]، و(المختلف فيهم)[(٦)] .

---

(١) "يشبه الشيوخ": الشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم عبارة عمن دون الأئمة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره. شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، تحقيق: د همام عبد الرحيم، مكتبة المنار بالأردن، ط: الأولى ١٤٠٧ه. (٢/ ٦٥٨).

(٢) "لحاناً: اللحن هو الخطأ في القول، وأكثر ما يطلقونه على ما خالف قواعد النحو والصرف. (لسان المحدثين، لمحمد سلامة)، (٣٣٦/٤).

(٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر – بيروت، ط: الرابعة، ١٤١٠هـ، عدد الأجزاء: ١، (ص: ٢٠٩).

(٤) المختلف فيهم (ص: ٨)

(٥) ذكر الكتاب بهذا الاسم في آخر كتاب (تاريخ جرجان) –لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي، بتحقيق الشيخ المعلمي اليماني، الناشر: دائرة المعارف العثمانية–بحيدر أباد–الهند، ط: الأولى ١٣٦٩ه، عدد الأجزاء (١) –انظر:(ص:٥٠٥). ثم أعيد طبعه منفردا بتعليق الشيخ طارق بن عوض الله–الناشر: مكتبة التربية الإسلامية بمصر، ط: الأولى ١٤٢١ه–وقد اعتمد على نفس الطبعة، وكان غرضه هو إخراج الكتاب مستقلا لتعم به الفائدة انظر: (ص:٥). ثم طبع بنفس الاسم بتحقيق حماد بن محمد الأنصاري، ولكني لم أقف عليه.

(٦) وأما الاسم الثاني الذي طبع به فهو" المختلف فيهم"، –بتحقيق عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقري، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ، عدد الأجزاء: (١) –ولعل الاسم الثاني للكتاب ليس إلا اختصارا للاسم الأول لطوله.

- **نسبته إلى مؤلفه:**

جاء في آخر كتاب تاريخ جرجان[١] "حدث القاضي الشريف: أبو الحسن محمد بن علي بن محمد بن المهتدي بالله إجازة وغيره، عن أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان ابن شاهين الواعظ رحمه الله قال: " ذكر من اختلف العلماء، ونقاد الحديث فيه، فمنهم من وثقه، ومنهم من ضعفه، ومن قيل فيه قولان، بينت ذلك بالتراجم ليعرف إن شاء الله ".

- **محتوى الكتاب.**

اشتمل على (٦٨) ترجمة من الرواة الذين اختلف النقاد في توثيقهم وتضعيفهم، وقد حكم المؤلف عليهم تبعاً لما ترجح له حسب القواعد التي اتخذها.

- **منهج ابن شاهين في كتابه:**

– حوى الكتاب (٦٨) ترجمة ممن ذكرهم في الثقات وأعادهم في الضعفاء.

– رتب الأسماء على حروف المعجم.

– يذكر اسم الراوي المختلف فيه ويسبقه بقوله: (ذِكْر)، ثم يلحقه بقوله: (والخلاف فيه).[٢]

– ثم يورد أقوال العلماء في جرحا وتوثيقاً.

–ثم يأتي حكم ابن شاهين على الراوي مسبوقاً بلفظ: (قال أبو حفص).[٣]

- **مميزات الكتاب:** تتضح أهمية الكتاب من خلال عدة أمور هي:

١.أول كتاب وصل إلينا في الرواة المختلف فيهم.

٢.حفظ لنا نصوصاً من كتب مفقودة، أو من كتب بين أيدينا لكنها مما سقط منها.

٣. وفرة القواعد والفوائد التي حواها الكتاب في باب الجرح والتعديل.

- **ما يؤخذ على الكتاب:**

١. لم يستوعب أقوال الأئمة في الراوي، وجلّ اعتماده على قولين لإمام واحد، أو قول واحد لإمامين في راوٍ واحد، وفي تراجم يسيرة ذكر عدة أقوال للعلماء في الراوي ولم يستوعب كذلك.

---

(١) تاريخ جرجان للسهمي، (ص:٥٠٥)

(٢) مثل: " **ذكر** أبان بن أبي عياش **والخلاف فيه**" المختلف فيهم (ص: ١٩)

(٣) مثال من ترجمة ابن أبي عياش: "قال: أبو حفص: وليس كلام محمد بن عبد الله بن عمار بتزكية حجة على قول يزيد بن هارون. وعثمان بن أبي شيبة أعلم بأسد بن عمرو من ابن عمار، لأن ابن عمار موصلي، ويزيد بن هارون واسطي، وعثمان بن أبي شيبة كوفي فهما أعلم به. المرجع السابق: (ص: ٢١)

٢.وقع في أوهام خالف فيها حكم الجمهور [١].

- **مصادره:**

-العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل من رواية ابنه عبد الله.
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل من رواية أبي القاسم البغوي.
-تاريخ ابن معين من رواية الدوري.
- سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين.
- تاريخ ابن أبي خيثمة.

وعدة روايات عن الإمام ابن معين، رواية: (يزيد بن الهيثم، وعبد الله بن أحمد، والمفضل بن غسان، وإسحاق بن الكوسج، وجعفر بن أبي عثمان).

المبحث الثالث: الموازين التي اتخذها ابن شاهين في الحكم على الرواة المختلف فيهم.

جَرْحُ الرواة وتعديلهم قائم على اجتهاد النقاد، وكل ما رجع إلى الاجتهاد فهو مظنة الاختلاف،

فقد يتفق أئمة النقد على توثيق راوي أو تضعيفه، وقد يختلفون بين معدل له ومجرح إياه.

يقول الإمام المنذري موضحا طبيعة الخلاف في الجرح والتعديل:[٢] "اختلاف هؤلاء كاختلاف الفقهاء، كل ذلك يقتضيه الاجتهاد، فإن الحاكم إذا شُهِدَ عنده بجرح شخص، اجتهد في أن ذلك القدر مؤثر أم لا، وكذلك المحدث إذا أراد الاحتجاج بحديث شخص ونقل إليه فيه جرح، اجتهد فيه هل هو مؤثر أم لا" ولا يخفى ما لهذا الحكم من أثر كبير –خاصة إذا كان المختلف فيه مدار الحديث– فيترتب على تجريحه ضعف الحديث، بينما ينتج عن توثيقه صحة الحديث أو حسنه، وبالتالي يكون الاختلاف في إثبات الأحكام الشرعية المتعلقة بالحديث، وما إلى ذلك...

ولذلك عمد الإمام ابن شاهين إلى جمع الرواة المختلف فيهم، ومعالجة أحوالهم بحسب الموازين التي اتخذها. وشأنه في ذلك ابتداءً: إعمال الأقوال التي ظاهرها التعارض بالتوفيق بينها، وإن تعذر عليه ذلك فإنه يصير إلى الترجيح فيرجح قولاً دون

(١) وهذا ما قام به د. عبد الرحيم القشقري من توضيح هذه الأوهام وبيانها في حاشية كتاب المختلف فيهم (ص: ٩).
(٢) جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل (ص: ٨٣)

قول ثم يعلل ذلك بقرائن تؤيد ما ذهب إليه، وإن تكافأت لديه الموازين، أو تعذر اجتهاده عن الجمع أو المصير إلى الترجيح، فإنه يتوقف في الحكم عليهم.

وهذه الأمور الثلاثة التي صار إليها ابن شاهين في معالجة أحوال الرواة، جعلتُها على ثلاثة مطالب، ذاكرة الموازين والقواعد التي استنتجتها من كتابه وفق ما يتعلق بكل مطلب مستشهدة بما ورد في الكتاب.

المطلب الأول: الجمع والتوفيق بين الأقوال التي ظاهرها التعارض.

وذلك بحمل الأقوال المتعارضة على قبول التوثيق في حال دون حال، أو في وقت دون وقت، والعكس.

أ/ تقبل رواية الراوي قبل اختلاطه، وترد بعد الاختلاط، وعلى هذا لا يرد حديثه جملة

"**داود بن فراهيج**"[(١)] اختلفت أقوال العلماء فيه، فكان شعبة يضعفه، ولابن معين فيه قولان فقال في رواية "ضعيف، وقال في رواية أخرى: "ليس به بأس" قال أبو حفص: (ليس هو في جملة من رد حديثه، لا سيما أن ليحيى بن معين فيه قولين، فقوله: لا بأس به، له موضع، غير أنه لا يدخل في الصحيح).

- **الموازنة بين حكم ابن شاهين، وحكم علماء الجرح والتعديل على الراوي:**

اختلفت أقول العلماء في حاله، فأقوال المعدلين:

-قال علي بن المديني: سألتُ يحيى بن سعيد عن داود بن فراهيج؟ فقال: ثقةٌ. فقلت ومن وثقه؟ قال: سفيان وشعبة.[(٢)]

-وقال أحمد بن حنبل: داود بن فراهيج مديني صالح الحديث.[(٣)]

-وقال العجلي: لا بأس به.[(٤)]

(١) المختلف فيهم (ص: ٣٠-٣١)، هو داود بن فراهيج مولى بني قيس بن الحارث بن فهر مدني قدم البصرة. «الكامل في ضعفاء الرجال» (٣/ ٥٤٢).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٣/ ٥٤٣).

(٣) تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر (٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر، ١٤١٥ ه، عدد الأجزاء:٨٠. (١٨٥/١٧).

(٤) لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: دائرة المعرف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، ط: الثانية، ١٣٩٠هـ، عدد الأجزاء: ٧. (٢/ ٤٢٥)

-وقال أبو حاتم: تغير حين كبر، وهو ثقة صدوق.[١] -وذكره ابن حبان في "الثقات".[٢]

-وقال ابن عدي بعد أن ذكر له عدة أحاديث: "وهذا الحديث بهذا الإسناد، في إسناده بعض النكرة... لا أرى بمقدار ما يرويه بأسا"[٣]

وأقوال المجرحين:

-قال يعقوب بن إسحاق الحَضرَميّ، قال: حدثنا شُعبة، عن داود بن فراهيج، وكان كبر وافتقر.[٤]

-وقال وكيع: ذكر شعبة داود بن فراهيج فقصبه – يعني تكلم فيه –.[٥]

-وقال المروذي: سألته (يعني الإمام أحمد) عن داود بن فراهيج؟ فقال: هذا مديني، ولين أمره.[٦]

-وقال النسائي: ليس بالقوي.[٧]

-وقال ابن الجارود: ضعيف الحديث.[٨]

-وقال ابن حبان: "كان ردئ الحفظ".[٩]

- **الحكم على الراوي من خلال النظر في أقوال العلماء:**

صدوق لا بأس به، تغير بأُخرة، يُمَيّز حديثه فما كان قبل اختلاطه يقبل، ويرد ما حدث به بعد اختلاطه، وهذا سبب اختلاف العلماء في حال الراوي، فمن عدله كان قبل تغيره، ومن ضعفه كان حكمه عليه بعد تغير حاله، وحُكم ابن شاهين على الراوي موافق لما قعده الأئمة في المختلطين، وقد قسم العلائي المختلطين إلى ثلاثة أقسام وذكر

---

(١) الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لإبراهيم بن محمد الشافعي سبط ابن العجمي (٨٤١هـ)، تحقيق: علاء الدين علي رضا، الناشر: دار الحديث – القاهرة، ط: الأولى، ١٩٨٨م، عدد الأجزاء: ١. (ص:١١٧).

(٢) الثقات، للابن حبان (٤/ ٢١٦).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٣/ ٥٤٤).

(٤) لسان الميزان (٢/ ٤٢٤)

(٥) تاريخ دمشق لابن عساكر (١٧/ ١٨٧)

(٦) الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ)، رواية: المروذي وغيره، تحقيق:د. وصى الله بن محمد عباس الناشر: الدار السلفية، بومباى – الهند، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ، عدد الأجزاء: ١ (ص: ٩٩).

(٧) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي بحلب، ط الأولى، ١٣٩هـ، الأجزاء:١ (ص:٣٨)

(٨) لسان الميزان (٢/ ٤٢٥)

(٩) مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لابن حبان البُستي (٣٥٤هـ)، تحقيق: مرزوق على إبراهيم الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة، ط: الأولى ١٤١١ ه، عدد الأجزاء: ١٠ (ص: ١٢٦).

القسم الثالث فقال: "من كان محتجا به ثم اختلط أو عُمّر في آخر عمره فحصل الاضطراب فيما روى بعد ذلك فيتوقف الاحتجاج به على التمييز بين ما حدث به قبل الاختلاط عما رواه بعد ذلك في كتابه ال.[١]

ب/تقبل رواية الراوي إذا وافق الثقات، ولا يُحتج بما انفرد به، كما في حال "**جابر الجعفي**"[٢] فقد جمع بين من جرحه "بالكذب"، وعدله "بالورع في الحديث"، فقال: (وأقل ما في أمر هذا الرجل، أن يكون حديثه لا يحتج به إلا أن يروي حديثاً يشاركه فيه الثقات، فإذا انفرد هو بحديث لم يعمل به لتفضيل سفيان له).

"**صالح مولى التَّوأَمة**"[٣] قال مالك بن أنس: ليس بشيء، وكان شعبة لا يروي عنه وينهى عنه، قال أحمد بن حنبل: مالك كان قد أدرك صالحاً، وقد اختلط وهو كبير، ما أعلم به بأساً ممن سمع منه قديماً، وقد روى عنه أكابر أهل المدينة. قال أبو حفص: (وهذا الكلام في صالح يدل على أنه كان ثقة، وإنما وقع النهي عنه من مثل مالك وشعبة، للاختلاط الذي نزل به...)

- **حمل الأقوال المتعارضة على ما يقتضيه مراد النقاد.**

وهذا ما فعله ابن شاهين في معالجة أحوال بعض الرواة، مثل:

"جعفر بن سليمان الضُّبَعِيُّ"[٤] وثقه يحيى بن معين، وخالفه ابن عمار بتضعيفه، ويحيى بن سعيد بتركه قال أبو حفص: (وهذا الخلاف في جعفر من ابن عمار في ضعفه، ومن يحيى بن سعيد في تركه لعلَّة المذهب؛ لأنه يُروى عنه أنه قيل له: تشتم أبابكر وعمر؟ فقال شتمهما لا، ولكن بغضاً، ما شئت). **فمن جرحه فهو لمذهبه، ومن وثقه فهو لعدالته في الرواية، ولا تعارض بين ذلك.**

"صالح المري"[٥] تعارضت أقوال ابن معين فيه، فجرحه بقوله: "كذب"، " كان قاصاً"، " كل حديث يحدث به عن ثابت باطل"، ثم قال في رواية أخرى: "ليس به بأس"، **فيحمل قوله الأخير على صلاحه وديانته، وهذا لا يتعارض مع ضعفه في الرواية.**

---

(١) المختلطين، لخليل بن كيكلدي العلائي (٧٦١هـ)، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٧هـ، عدد الأجزاء: ١، (ص: ٣).

(٢) المختلف فيهم (ص: ٢٢).

(٣) المرجع السابق (ص: ٣٩)

(٤) المرجع السابق (ص: ٢٣)

(٥) المرجع السابق (ص: ٣٩)

المطلب الثاني: الموازين والقواعد التي رجح بها بين الأقوال المتعارضة.

القاعدة الأولى: الترجيح باجتماع عالمين جليلين على حكم واحد في الراوي، خاصة الإمامين (أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين).

"**حماد بن نجيح**"[(١)] وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وضعفه عثمان بن أبي شيبة. قال أبو حفص: (وهذا الكلام والخلاف في حماد بن نجيح، مقبول من أحمد، ويحيى، لأنهما إذا اجتمعا في الرجل بقول واحد، فالقول قولهما، وهو في عداد الثقات، ولا يرجع إلى قول آخر معهما).

- **الموازنة بين حكم ابن شاهين، وحكم علماء الجرح والتعديل على الراوي:**

اختلفت أقوال العلماء في حاله، فأقوال المعدلين:

- قال البخاري: سَمِعَ منه وكيعٌ، ووثقه.[(٢)]
- وقال يحيى بن معين: ثقة.
- وقال الإمام أحمد: ثقة، مقارب الحديث.
- وقال أبو حاتم: لا بأس به.[(٣)]
- وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات".[(٤)]
- وقال الذهبي: ثقة.[(٥)]

وأقوال المجرحين:

لم أقف على من جرحه سوى عثمان بن أبي شيبة، قال: حماد بن نجيح، ضعيف، ليس يروي عنه أحد".[(٦)]

---

(١) المختلف فيهم (ص: ٢٧)، هو حماد بن نجيح الإسكاف السدوسي أبو عبد الله البصري. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف المزي (٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٠ه، عدد الأجزاء: ٣٥، (٧/ ٢٨٦).

(٢) التاريخ الكبير، (٣/ ٢٤)

(٣) الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية -بحيدر آباد -الهند دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الأولى، ١٢٧١ هـ.(١٤٩/٣).

(٤) الثقات لابن حبان، (٦/ ٢٢٠).

(٥) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لمحمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨ه)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية-جدة، ط: الأولى، ١٤١٣ هـ، (١/ ٣٥٠).

(٦) المختلف فيهم (ص:٢٧)

- **الحكم على الراوي من خلال النظر في أقوال العلماء:**

ثقة، وتضعيف عثمان بن أبي شيبة غير مفسّر، وقوله (ليس يروي عنه أحد) ربما لأنه مقل، قال ابن عدي: "ليس بكثير الرواية".(١) وبالنظر إلى عدد من وثقه وقبل حديثه، فإنه يترجح توثيقه، وحكم ابن شاهين موافق لما ذهب إليه غالب علماء الجرح والتعديل.

"**عمر بن أبي سلمة**".(٢) ضعفه شعبة ويحيى بن معين في رواية، وفي رواية أخرى قال: ليس به بأس، وقال أحمد بن حنبل: صالح ثقة. قال أبو حفص: (وهذا الخلاف يرجع فيه إلى قول أحمد بن حنبل، لأن يحيى بن معين قال فيه قولين، أحدهما موافق لقول أحمد، فالرجوع إلى قول أحمد ويحيى في أحد قوليه أولى من الرجوع إلى قول يحيى وحده في قول قد قاله غيره. والله أعلم. ومع ذلك قد روى عنه رجلان جليلان أحدهما: هُشيم، والآخر: أبو عَوانة، وإن كان شعبة المقَّدم في كل شيء)

القاعدة الثانية: الترجيح ببلدية الناقد.

"**أسد بن عمرو البجلي**"(٣) قال يزيد بن هارون: لا تحل الرواية عنه، وقال ابن أبي شيبة: هو والريح سواء، لا شيء في الحديث، إنما كان يبصر الرأي. وقال ابن عمار الموصلي: "صاحب رأي لا بأس به ".

قال: أبو حفص: (وليس كلام محمد بن عبد الله بن عمار بتزكيته حجة على قول يزيد بن هارون. وعثمان بن أبي شيبة أعلم بأسد بن عمرو من ابن عمار، لأن ابن عمار موصلي، ويزيد بن هارون واسطي وعثمان بن أبي شيبة كوفي فهما أعلم به).

القاعدة الثالثة: الترجيح بقرب طبقة الناقد من الراوي.

"سعيد بن بشير"(٤) قال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال شعبة: مأمون فخذوا عنه. قال أبو حفص: وهذا الخلاف في سعيد، بين يحيى وشعبة، متباعد جداً، والقول عندي فيه قول شعبة، وذلك لأنهما متقاربان في الوقت، ولو كانت حاله توجب الذم، لكان شعبة بذلك أولى وأعلم...)

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٣٠)
(٢) المرجع السابق (ص: ٥١)
(٣) المرجع السابق (ص: ٢١)
(٤) المرجع السابق (ص: ٣٤)

القاعدة الرابعة: الترجيح بأفضلية الناقد (علماً، ونقداً، ومكانةً، وعدداً)، مثال ذلك: "**أبان بن أبي عياش**".[١] قال شعبة: " لأن أقطع الطريق أحب إليَّ من أن أروي عن أبان "، وقال أحمد بن حنبل عن أحاديثهم: اضرب عليها، وقال يحيى بن معين: متروك الحديث. وقال حماد بن سلمة: أبان خير من شعبة. قال أبو حفص: (وهذا الكلام من حماد بن سلمة في تفضيل أبان على شعبة فيه إسراف شديد، وليس هذا الكلام بمقبول، شعبة أفضل، وأنقل، وأعلم، وقد روى عن أبان نبلاء الرجال فما نفعه ذلك، ولا يعتمد على شيء من روايته إلا ما وافقه عليه غيره، وما تفرد به من حديث فليس عليه عمل).

"**عبد الله بن سلمة الأفطس**"[٢] قال القواريري: (لم يكن يكذب، ولكن كان في لسانه لباس)، وقال: قال لي يحيى بن سعيد: معي سمع عبد الله بن سلمة من هشام بن عروة –ويحيى بن سعيد يعني الأنصاري–وكتبت له سماعه وأعطيته. وعن أحمد بن حنبل أنه قال: ترك الناس حديثه. قال أبو حفص: (وهذا القول في عبد الله بن سلمة، مسموع من أحمد بن حنبل لصدقه في الشيوخ وعلمه بما رووا).

"**أبو فَرْوة، يزيد بن سنان الرُّهاوي الجَزَريّ**"[٣] قال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال محمد بن عمار: منكر الحديث، وكان مروان بن معاوية يثبت يزيد بن سنان الجزري. قال أبو حفص: وهذا الكلام من مروان بن معاوية ليس بماش على كلام يحيى بن معين، وابن عمار، وله أحاديث تفرد بها، وليس يدخل في الصحيح حديثه.

القاعدة الخامسة: إذا تعارضت أقوال ابن معين في الراوي، فإنه يُرجَح قوله الذي وافقه عليه غيره.

"عبد الرحمن بن إبراهيم القاص" [٤] وثقه حبان بن هلال ويحيى بن معين في رواية، وفي رواية أخرى ضعفه. قال أبو حفص: (وهذا الكلام في عبد الرحمن بن إبراهيم يوجب الثقة له، وتوثيق يحيى له مع غيره أولى بالعمل به من قوله الثاني).

---

[١] المختلف فيهم (ص: ١٩)

(٢) المرجع السابق (ص: ٤٥)

(٣) المرجع السابق (ص: ٧٨)

(٤) المرجع السابق (ص: ٤١)

القاعدة السادسة: ترجيح عدالة الراوي برواية رجلين جليلين عنه، فأكثر.

"قيس بن الربيع"[(١)] قال شعبة: أدركوا قيساً قبل أن يموت. وزجر عن ذكره يحيى بن سعيد، وقال عثمان بن أبي شيبة: كان صدوقاً، ولكن اضطرب عليه بعض حديثه وعن يحيى بن معين، من رواية قال: ليس بشيء. ولا يساوي شيئاً. وقال مرة أخرى: ضعيف الحديث، قال أبو حفص: وهذا الخلاف في قيس بن الربيع يوجب التوقيف فيه، وقيس بن الربيع حسن الحديث، وصحيحه، وهو عندي في عداد الثقات، وقد حدَّث عنه من هو أجل منه وأنبل، وهذا لا يكون من ضعفه، لأنه إذا اجتمع على الرجل الثوري وشعبة في الكتابة عنه فهو غاية من الغايات.

القاعدة السابعة: الترجيح بالنظر في أسباب الجرح، إن كانت مؤثرة أم لا.

- ترجيح الجرح لأنه مؤثر في حال الراوي، من ذلك:

يونس بن خَبَّاب"[(٢)] قال عثمان بن أبي شيبة: ثقة صدوق، وقال ابن معين: لا شيء. قال أبو حفص: وهذا الكلام من يحيى في يونس أقرب عندي، لأنه ممن اشهر بدعته في السب للسلف، ولا أحب توثيقه في حديث رسول الله ﷺ، وقد ذكر عن يونس بن خباب أنه كان يتناول عثمان ﷺ.

- ترجيح التوثيق لعدم تأثير الجرح في حال الراوي، من ذلك:

"عمر بن قيس المكي.[(٣)] ضعفه يحيى بن معين وعثمان بن أبي شيبة، وقال أحمد بن صالح عمر بن قيس ثقة ليس فيه شك، وإنما طعن فيه من قبل الغلط وهو لا بأس به. قال أبو حفص: وهذا القول يوجب التوقيف فيه، وهو إلى الثقة عندي أقرب، لأنه من غلط ورجع عن غلطه لا يطرح حديثه، وهو مع من وثقه، وقد وافق قول يحيى قول عثمان بن أبي شيبة، والله أعلم بذلك.

القاعدة الثامنة: ترجيح اللفظ الصريح على اللفظ المحتمل في الحكم.

"عبد الرحمن بن إسحاق المديني" [(٤)] قال أحمد بن حنبل: ليس به بأس، وقال يحيى: ثقة ثقة. وسئل يحيى بن سعيد القطان عنه، قال: فلم أرهم يحمدونه. قال أبو حفص: (وهذا

(١) المرجع السابق (ص: ٦٣)
(٢) المرجع السابق (ص: ٧٤)
(٣) المختلف فيهم (ص: ٥٢)
(٤) المرجع السابق (ص: ٤٢)

الكلام من يحيى القطان لا يلزم الذم لعبد الرحمن، ولا سيما مع توثيق يحيى بن معين له، وهو إلى الثقة أقرب).

القاعدة التاسعة: الترجيح بالنظر في مرويات الراوي وسبرها.

"سهيل بن أبي صالح وأخوه العلاء"[١] قال أحمد بن صالح: سهيل من المتقدمين، وإنما توقى في غلط حديثه من يأخذ عنه، وقال: العلاء وسهيل، ابنا أبي صالح، يعني أنهما نظيران، وسهيل روى عن الرجال. قال أبو حفص: (وهذا الكلام في العلاء وسهيل يوجب النظر، وهما عندي على حكم الثقة والأمانة، وقد حدث عن العلاء وسهيل أجلاء العلماء. ولا أعرف أن لهما كثير حديث منكر، إلا حديثاً يرويه عنهما ضعيف، فأما الثقات عنهما فهو عجب من العجائب، ولهما فضل في العلم كبير).

القاعدة العاشرة: ترجيح التوثيق إذا كان المجرح متشدداً.

"شريك بن عبد الله النخعي"[٢] ضعفه يحيى بن سعيد القطان، وقال يحيى بن معين: ثقة ثقة.

قال أبو حفص: (وهذا القول من يحيى بن سعيد القطان في شريك يحتمل حالة توجب تركه، لأن يحيى بن سعيد كان شديد الأخذ، وأما قول يحيى بن معين في ثقته فهو كما قال).

القاعدة الحادية عشرة: ترجيح التوثيق على التجريح إذا اجتمعا في مقالة الناقد، مع اعتبار القرائن.

"المجالد بن سعيد"[٣] قال جرير بن حازم: كان كذاباً، وقال يحيى بن معين في رواية: ضعيف، واهي الحديث. وفي رواية أخرى وثقه. قال أبو حفص: وهذا الخلاف في أمر مجالد، يوجب التوقف فيه، وهو إلى التعديل أقرب، لأن الذي ضعفه اختاره، والذي ذمه مدحه، لأن يحيى بن سعيد ضعفه في رفعه الحديث، ثم اختاره على حجاج وليث، ووثقه يحيى بن معين بعدما ضعفه.

---

(١) المرجع السابق (ص: ٣٧)

(٢) المرجع السابق (ص: ٣٨)

(٣) المرجع السابق (ص: ٦٦)

القاعدة الثانية عشرة: ترجيح التوثيق على الجرح المبهم.

"قابوس بن أبي ظبيان"[١] قال أحمد بن حنبل: ليس بذاك. وسئل جرير عن شيء من أحاديث قابوس، فقال: نفق قابوس، نفق. وقال يحيى بن معين في رواية ثقة، وفي رواية أخرى: ليس به بأس.

قال أبو حفص: وهذا الخلاف في قابوس يوجب إمضاء حديثه، لأن أحداً لم يطعن عليه، ولم يبين، وقول جرير: نفق قابوس، ليس يوجب الذم، لعله قال ذلك لسرعة موته، وسؤال الناس حديثه، فيحتمل أن يكون هذا يدل على فضله. ويحيى فقد وثقه، وحديثه قريب.

"عقبة بن الأصم"[٢] قال ابن معين: ليس بثقة، وقال الحسين بن عدي: نظرنا في كتاب عقبة بن الأصم، فإذا الأحاديث هذه التي يحدث بها عن عطاء، إنما هي في كتابه عن قيس بن سعد عن عطاء. وعن أحمد بن صالح أنه سئل عن عقبة الأصم الذي يروي عنه يحيى بن حسان؟ فقال: ثقة. قال أبو حفص: وهذا الخلاف في أمر عقبة، يحتمل أن يكون يحيى بن معين أعلم بعقبة من أحمد بن صالح. لأنه أخبر عن كتابه، أن بينه وبين عطاء، قيس بن سعد، وأحمد بن صالح. فلعله لم يخبر خبر يحيى بن معين.

القاعدة الثالثة عشرة: ترجيح القول الذي دل على زيادة علم في حال الراوي أو مروياته.

"المُغيرة بن زياد الموصلي"[٣] قال يحيى بن معين: ليس به بأس، وقال: له حديث واحد منكر، وقال أحمد بن حنبل: إنه ضعيف الحديث، أحاديثه أحاديث مناكير، وقال أيضاً فيه: مضطرب الحديث. وقال أيضاً: كل حديث رفعه مغيرة بن زياد فهو منكر، قال أبو حفص: وهذا الخلاف في أمره يرجع فيه إلى قول أحمد بن حنبل، لأن يحيى قد وافقه على أن له حديثاً منكراً، فيجوز أن يكون وقع إلى أحمد أحاديث أخر مناكير لو وقعت إلى يحيى بن معين، لأنكرها.

(١) المختلف فيهم (ص: ٦٢)

(٢) المرجع السابق (ص: ٤٩)

(٣) المرجع السابق (ص: ٦٧)

المطلب الثالث: التوقف عن الجمع والترجيح، وأسبابه في ذلك.

أ/ إذا كان الخلاف في الراوي بين إمامين جليلين فإنه يتوقف فيه إذا لم يوجد مايرجح أحد القولين من (وفرة رواية الراوي حتى يعرف حاله من مروياته، أو أن يأتي قول ثالث يؤيد أحد القولين، أو معرفة سبب الجرح) ومن ذلك:

"حميد بن زياد أبي صخر"[(١)] قال أحمد بن حنبل: ليس به بأس، وقال يحيى بن معين: ضعيف. قال أبو حفص: (وهذا الخلاف في حميد، من أحمد، ويحيى، يوجب التوقف فيه).

"عثمان بن عُمَيْر أبي اليقظان"[(٢)] قال يحيى بن معين في رواية العباس بن محمد عنه: "ليس حديثه بشيء"

وقال رواية إسحاق عنه: "صالح" قال أبو حفص: وهذا الخلاف في عثمان من يحيى وحده يوجب التوقف فيه حتى يعينه عليه آخر، فيكون أحد كلاميَ يحيى معه والعمل فيه على ذلك.

"سعد بن سعيد"[(٣)] ضعفه أحمد بن حنبل، وقال ابن عمار: ثقة. قال أبو حفص: وهذا الخلاف من أحمد، وابن عمار، يوجب التوقف فيه، وهو قليل الحديث، ولست أعلم من أي جهة ضعيف.

"الهذيل بن بلال"[(٤)] روى ابن شاهين، أن يحيى بن معين ليس بشيء، وقال أحمد بن حنبل: ثقة. قال أبو حفص: (وهذا الخلاف من قول أحمد، ويحيى في الهذيل يوجب التوقف فيه، ولأن الذي روى قول أحمد فيه، ليس بالمشهور، ومع ذلك فالهذيل قليل الرواية لا يعرف له رواية كثيرة يتبع فيها).

ب/ تكافؤ روايات الراوي الصحيحة والمنكرة، مع تعارض أقوال العلماء فيه.

"الخليل بن مُرَّة."[(٥)] وثقه أحمد بن صالح، وذمه ابن معين، فقال أبو حفص: (وهذا الخلاف في الخليل بن مُرة يوجب الوقف فيه، لأن الخليل بن مرة قد روى أحاديث صحاحاً، وروى أحاديث منكرة. وهو عندي إلى الثقة أقرب).

---

(١) المختلف فيهم (ص: ٢٨)
(٢) المرجع السابق (ص: ٤٨)
(٣) المرجع السابق (ص: ٣٣)
(٤) المرجع السابق (ص: ٧٢)
(٥) المرجع السابق (ص: ٢٩)

الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات.

هذا ماتيسر لي جمعه واستنباطه، ولو أمعنَّا النظر وأحضرنا الفكر لظهر لنا من الفوائد والقواعد والنكت أضعاف ما استظهرت واستنبطت، ولكن اكتفيت بما وضح وجلي مخافة التطويل الذي قد يجاوز الشرط، ويخالف القصد.

أهم النتائج والتوصيات:

من خلال ما سبق من ذكر ترجمة ابن شاهين، والموازين والقواعد التى اتخذها فى الحكم على الرواة، فإني أخلص إلى مايلي:

- اتبع في الحكم على الرواة قواعد وموازين هي في الغالب مما اتفق عليها النقاد في الحكم على أحوال الرواة المختلف فيهم.
- لم يستوعب أقوال الأئمة في الراوي، وجلّ اعتماده على قولين لإمام واحد، أو قول لإمامين في راوٍ واحد، وفي تراجم يسيرة ذكر عدة أقوال للعلماء في الراوي ولم يستوعب كذلك.
- من خلال موازنة حكم ابن شاهين بأقوال النقاد في ترجمتي: (داود بن فراهيج، وحماد بن نجيح) ظهر لي أنه وافق فيها غالب علماء الجرح والتعديل، وأن اختصاره على عدة أقوال في الراوي، ربما من باب الاختصار الذي يتضح به الحكم على الراوي.

وأما التوصيات:

- دراسة القواعد التي اتخذها ابن شاهين دراسة نقدية مقارنة بقواعد أئمة الجرح والتعديل.
- جمع أقوال النقاد كاملة في الرواة المختلف فيهم عند ابن شاهين للخروج بصورة مكتملة عن حال الراوي ثم الحكم عليه، وموازنة ذلك بحكم ابن شاهين.

فهرس المصادر والمراجع:

١/الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لإبراهيم الشافعي سبط ابن العجمي (٨٤١هـ)، تحقيق: علاء الدين علي رضا، الناشر: دار الحديث – القاهرة، ط: الأولى، ١٩٨٨م، عدد الأجزاء: ١.

٢/تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي –بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، عدد الأجزاء: ١٦.

٣/تاريخ جرجان، لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي، بتحقيق الشيخ المعلمي اليماني، الناشر: دائرة المعارف العثمانية–بحيدر أباد–الهند، ط: الأولى ١٣٦٩ه، عدد الأجزاء ١.

٤/تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر (٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر، ١٤١٥ ه، عدد الأجزاء:٨٠.

٥/التاريخ الكبير، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، عدد الأجزاء: ٨.

٦/الترغيب والترهيب، لعبد العظيم المنذري (٦٥٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٧ه، عدد الأجزاء: ٤.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف المزي (٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٠ه، عدد الأجزاء: ٣٥، (٧/ ٢٨٦).

٧/الثقات، لمحمد بن حبان البُستي (٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط: الأولى، ١٣٩٣ ه، عدد الأجزاء: ٩.

٨/الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ)، رواية: المروذي وغيره، تحقيق:د. وصى الله بن محمد، الناشر: الدار السلفية، بومباى – الهند، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ، عدد الأجزاء: ١

٩/الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية –بحيدر آباد –الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الأولى، ١٢٧١ هـ.

١٠/جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل، لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري (٦٥٦هـ).تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، عدد الأجزاء: ١.

١١/ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر – بيروت، ط: الرابعة، ١٤١٠هـ، عدد الأجزاء: ١.

١٢/رفع الملام عن الأئمة الأعلام، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (٧٢٨هـ)، طبع ونشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض.

١٣/سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، ١٤٠٥ ه، عدد الأجزاء: ٢٥.

١٤/شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، تحقيق: د همام عبد الرحيم، مكتبة المنار بالأردن، ط: الأولى ١٤٠٧ه.

١٥/الضعفاء والمتروكون، للنسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي بحلب، ط الأولى، ١٣٩هـ، الأجزاء:١.

١٦/ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لمحمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨ه)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية-جدة، ط: الأولى، ١٤١٣ هـ.

١٧/الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، الناشر: الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م

١٨/لسان المحدثين، لمحمد خلف سلامة.

١٩/لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: دائرة المعرف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، ط: الثانية، ١٣٩٠هـ، عدد الأجزاء: ٧.

١٨/المختلف فيهم، لأبي حفص عمر بن أحمد البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (٣٨٥هـ)، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ، عدد الأجزاء: ١.

١٩/المختلطين، لخليل بن كيكلدي العلائي (٧٦١هـ)، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٧هـ، عدد الأجزاء: ١.

٢٠/مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لابن حبان البُستي (٣٥٤هـ)، تحقيق: مرزوق على إبراهيم الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة، ط: الأولى ١٤١١ ه، عدد الأجزاء: ١.